مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية

(معدة من المملكة العربية السعودية)

- انطلاقاً من الهوية الإسلامية والعربية كونها نقطة التقاء مشتركة بين جميع الدول العربية، والعمل على تعزيزها لدى النشء خصوصاً في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الأجيال الناشئة وتهدد هويتها وثقافتها الأصيلة.
- وتفعيلاً لنتائج اجتماعات الدورة العشرين للمجلس الوزاري العربي للسياحة، التي عقدت في مدينة القاهرة بتاريخ 1439/3/18هـ (2017/12/6م)، وإلى ترحيب أصاحب السمو والمعالي الوزراء المشاركين في هذه الدورة باقتراح صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية، بإيجاد آليات مناسبة للتلاقي بين قطاعي السياحة والثقافة على المستوى العربي، من خلال تعزيز الالتقاء بين عناصر الثقافة (المؤسسات الأدبية، والمكتبات، والفنون التشكيلية والتطبيقية والأدائية) والسياحة والتراث الوطني (الآثار، والمتاحف، والتراث العمراني، والحرف والصناعات اليدوية)، وهو ما سيسهم - بإذن الله - في بناء شراكة فاعلة بين الجهات المعنية بالسياحة وتلك المعنية بالثقافة في الدول العربية، والاتفاق على طريقة مناسبة لاعتماد السياحة محركاً رئيساً للتعريف بالتراث الثقافي في الوطن العربي، وركيزة أساسية للمحافظة عليه واستثماره وتطويره، وذلك بالاهتمام بمواقع التاريخ والتراث والحضارة العربية، والعمل على إعادة المكانة لها في قلوب المواطنين بالدول العربية، وتوظيفها لخدمة السياحة البينية العربية.
- تم الاتفاق بين وزراء السياحة في الدول العربية على تبني هذا المقترح المهم، وأن يتم البدء بتفعيله من خلال عقد لقاء ثنائي يجمع وزراء السياحة في الدول العربية بنظرائهم وزراء الثقافة، لدراسة هذا المقترح بصورة موسعة ومركزة، والاتفاق على الهدف الرئيس من وراء تبنيه، واستعراض مكامن القوة والضعف، وآليات العمل المناسبة لإنجاز هذا المشروع القومي الرائد.
- بدأت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بجامعة الدول العربية بالعمل على تفعيل هذا المقترح، وطلبت مشاركة المملكة – ممثلة بالهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني – في الاجتماع التنسيقي الذي عقد لهذا الغرض بتاريخ 24 يناير 2018م، وشارك فيه الإدارات المعنية بالجامعة، ومنظمات العمل العربية

المتخصصة، انطلاقا من كون المملكة صاحبة فكرة المشروع، ولها تجربة جيدة في تنفيذه على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان لها مشاركة متميزة في المؤتمر الدولي للسياحة والثقافة الذي عُقد في مدينة سيام ريب في كمبوديا (2015م)، بتنظيم مشترك من قبل منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية ومنظمة اليونسكو، والمؤتمر الدولي الثاني الذي نظمته هاتين المنظمتين في مدينة مسقط بسلطنة عمان (2017م).

- **رحبت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية في المشاركة بهذا الاجتماع، ورأت أنه من المناسب أن يركز الاجتماع على المحاور التالية:**

أولاً - فكرة إيجاد تلاقي بين قطاعي السياحة والثقافة في الوطن العربي:

أ) الهدف من عقد اللقاء الثاني بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية:

- إعداد رؤية خاصة بأوجه التلاقي بين قطاعي السياحة والتراث الثقافي في الدول العربية، من أجل ربط المواطن بتاريخ وطنه، وتعرفه على الملامح التاريخية والتراثية التي تتميز بها الدول العربية، وتوظيف ذلك لخدمة القطاع السياحي العربي، وتحفيز السياحة العربية البينية.

ب) القوة التي يتميز بها قطاعي السياحة والثقافة في الوطن العربي:

- يتميز التراث الثقافي في الوطن العربي بتنوع مصادره، وغزارة وتكامل محتواه، فالمنطقة العربية هي أرض الديانات السماوية، ومهد التاريخ، وملتقى الحضارات العريقة، والتراث العربي الأصيل.

ت) الفرص المتاحة:

- للتراث الثقافي العربي فرص عديدة لإعادة الأحياء التراث والتنمية، فحكومات الدول العربية لديها الرغبة في إحياء تراثها، وتوظيفه بما يخدم التأكيد على جهودها لتعزيز الهوية الثقافية العربية، وتعريف دول العالم بها.

- تعدد موارد التراث الثقافي العربي، وتوفر رؤوس الأموال التي تعتبر حافزاً مهماً للتوظيف والاستثمار المناسبين في تطوير المشاريع المرتبطة بالسياحة الثقافية في الدول العربية، التي من المهم التركيز عليها في الفترة المستقبلية كونها ستكون اداة جذب مهمة لاستقطاع السياح الدوليين الى المنطقة العربية.

ث) الصعوبات التي تواجه قطاع السياحة الثقافية في الوطن العربي:

على الرغم من كثرة وتنوع المقدرات الثقافية في الوطن العربي والتي تعود الى عصور وعهود قديمة جداً، وكذلك ونظراً لتوفر الفرص الواعدة لتنمية التراث الثقافي العربي، إلا أنه لا تزال هناك بعض مكامن الضعف، وأوجه القصور التي يجب ان يتعاون القائمين على قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية التعامل معها بالسرعة المطلوبة، وتتركز فيما يلي:

- ضعف مستوى الوعي والادراك المجتمعي بأهمية التراث الثقافي، ومدى ارتباط ذلك بالهوية الوطنية العربية.
- قلة المعرفة وعدم تأهيل الموارد البشرية الكافية للاضطلاع بدور أكبر في هذا المجال.
- غياب/ ضعف السياسات الإعلامية العربية، وقصور المتوفر منها حالياً لإظهار أهمية التراث الثقافي العربي بصورته الحقيقة.
- عدم الاهتمام الكافي بمواقع التراث الثقافي في بعض الدول العربية، والاستثمار فيها وتحسينها وتطويرها وإعادة الترميم والنشر عنها داخلياً وخارجياً، وذلك نتيجة قلة الموارد المالية الموجهة لهذا القطاع، والتي نتج عنها عدم وجود خطط مستدامة لتحسين بعض المواقع، وتطويرها، وتوظيفها لخدمة السيّاح والزائرين لها من داخل تلك الدول وخارجها.
- ضعف مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالسياحة والثقافة فيما بين الدول العربية، وفيما بينها وبين المنظمات العربية والعالمية ذات العلاقة للاستفادة من خبراتها، وتجاربها في هذا المجال.

- عدم وصول نتائج الجهود التي تقوم بها بعض منظمات العمل العربية، التي تعمل في هذا المجال، إلى شريحة كبيرة من مواطني الدول العربية، وقطاع المستثمرين ورجال الأعمال الراغبين في توظيف استثماراتهم في مجالات السياحة المرتبطة بالمواقع الثقافية والتراثية والتاريخية التي يزخر بها الوطن العربي.

ج) التحديات:

يتعرض التراث الثقافي في الدول العربية للعديد من المخاطر والتحديات، من أهمها:

- ظاهرة العولمة والحداثة التي تتعرض لها المدن والمجتمعات العربية المختلفة، وما ينجم عنها من تأثيرات على اللغة العربية المشتركة التي تعد أحد أهم جوانب الهوية العربية الأصيلة.
- تأثر التراث الثقافي العربي بالتقلبات السياسية، والاقتصادية، والمالية، والظروف العالمية والمحلية.
- التحولات في التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية، التي تعد من المخاطر التي تعتري عملية حماية موارد التراث الثقافي، وتنميتها، وتوظيفها بصورة اقتصادية تخدم المجتمعات العربية.

ثانياً - المحاور الرئيسة للقاء المقترح بين وزراء السياحة والثقافة في الدول العربية:

ترى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة أن المحاور الرئيسة التي يجب التركيز عليها في التحضير للقاء بين وزراء السياحة ونظرائهم وزراء الثقافة في الدول العربية تتلخص فيما يلي:

- تطوير الفعاليات السياحة والثقافية والتراثية، وكذلك الحرف والصناعات اليدوية المشتركة فيما بين الدول العربية.
- تعزيز الدَور الذي تقوم به (المتاحف، ودُور السينما، ومراكز البحوث والدراسات، والمهرجانات والفعاليات السياحية) التي تنظمها الدول العربية في تحفيز وتطوير العلاقة بين قطاعي السياحة والثقافة في الوطن العربي، وذلك بجعلها قناة رئيسة لتعريف المواطن العربي، والزائر/ السائح الخارجي (على حد سواء) بما يحتويه الوطن

العربي من مقومات وإمكانات تاريخية وتراثية وآثار ومتاحف تستحق الزيارة، وتستوجب المحافظة عليها، والافتخار بها.

- تبني استراتيجيات محددة للترويج والتسويق لهذا النوع من المنتجات السياحية (ذات الطابع الثقافي) بين أبناء الوطن العربي، بهدف تعرّفهم أكثر على تاريخهم العريق، وزيادة تمسكهم بحضارتهم الأصيلة، ومبادئهم الثابتة، وإتاحة الفرصة للسائح من خارج الوطن العربي للتعرف ايضاً على الكنوز التراثية والتاريخية.
- تكثيف الاهتمام بالدور المرتقب من الشباب العربي والاعلام المحلي في حماية تاريخ وتراث ومقدرات الدول العربية الأصيلة، وتعزيز قدراتهم الثقافية والسياحية، والاستفادة منها لتطوير منتجات وبرامج وفعاليات مشتركة جديدة تخدم الدول العربية بصورة تكاملية.
- بناء شراكة فاعلة بين الجهات المعنية بالسياحة وتلك المعنية بالثقافة في الدول العربية بمجال السياحة الثقافية.
- اعتماد السياحة كمحرك رئيس للتعريف بالتراث الثقافي العربي المتنوع والقيّم، وأن يكون ذلك ركيزة أساسية للمحافظة عليه واستثماره وتطويره بما يخدم مصالح الدول العربية، وخصوصاً في فتح مجالات أوسع لتوظيف أبناء الوطن العربي في هذا القطاع الحيوي.
- إبراز الإمكانات التنموية الهائلة لقطاع السياحة الثقافية بالدول العربية، ورصد وتفعيل الخطط والبرامج التنموية الداعمة والمحفزة للاستثمار فيه.
- التركيز على ما يشهده الوطن العربي - بمختلف أطيافه - من حراك للحفاظ على مواقع التراث الحضاري والثقافي، والتنسيق من أجل استثمار ذلك لتطوير منتجات سياحية ثقافية تحقق تنمية اقتصادية كبيرة، مستفيدةً من الموقع الاستراتيجي للدول العربية، وتراثها العريق، ودورها في إيجاد نوع من التمازج الثقافي المشترك.
- التأكيد على أن الاهتمام بمواقع التراث العربي من شأنه الأسهام في إعادة مكانة تلك المواقع إلى قلوب المواطنين في الدول العربية، وحفز الأجيال الجديدة على المحافظة عليها، والتصدي لمحاولة التخريب التي قد تتعرض لها بعض تلك المواقع.

ترسيخ مبدأ أن "التراث الثقافي" يعد تجربة متكاملة، يتناغم مع التجارب اللامادية الأخرى التي تجعل الأماكن التراثية في الدول العربية جاذبة سياحياً.

- وضع ضوابط مشتركة للمواقع الثقافية، ذات القيمة التراثية والتاريخية، لمراقبتها وتوظيفها لدعم السياحة الثقافية.
- الاستفادة من الموارد الثقافية المادية واللامادية في الدول العربية، وتوظيفها لتنمية وترويج التراث الثقافي، والتعريف بها داخلياً، وإقليمياً، ودولياً.
- وضع رؤية مشتركة للسياحة الثقافية البينية للدول العربية، واستصدار قرار بشأنها من مجلس الجامعة، يدعم التوجه لجعل وجهات هذه الدول من أهم الوجهات السياحية في العالم.
- رفع مستوى الوعي الثقافي والسياحي المجتمعي، وربط الناشئة بالتراث الثقافي للدول العربية، وإظهار التراث العمراني فيها كحاضن للثقافة العربية المشتركة، وكمصدر اقتصادي متجدد.
- توظيف مواقع التراث الثقافي لإبراز السير التاريخية المرتبطة بها والثقافة المشتركة للدول العربية.
- تبادل الخبرات في مجال تنمية الصناعات التراثية، وتوفر فرص العمل والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.
- التعاون في مجالات التدريب وتنمية الموارد البشرية للدول العربية في كافة مجالات السياحة الثقافية.

ثالثاً – الآليات التنفيذي المقترحة لتفعيل التلاقي بين قطاعي السياحة والثقافة العربيين:

- تشكيل فريق عمل من الدول الراغبة في المشاركة في **إعداد رؤية شاملة للتلاقي المشترك بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية**، يتولى عملية صياغة أهداف هذه الرؤية بصورة شمولية، وإعداد خطوات التنفيذ المناسبة، وذلك بمشاركة منظمات العمل العربي المتخصصة في هذه المجالات، ووفق فترات زمنية محددة. حيث تقدمت كل من مملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية،

والجمهورية التونسية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، للانضمام إلى فريق العمل الذي تقرر أن ترأسه المملكة العربية السعودية.

- الاستفادة من مخرجات كل من:

– ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية، وتوظيفه بما يخدم هذا المقترح المهم.

– نتائج المؤتمرات الدولية التي نظمتها كل من منظمة السياحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في هذه المجالات، ومن ذلك نتائج المؤتمر الدولي الذي نظم في مدينة مسقط بسلطنة عمان في شهر ديسمبر 2017م.

رابعاً – ركائز العمل المتوقع من فريق عمل إعداد الرؤية:

المحور الأول - تنمية إسهام قطاعي السياحة والثقافة مجتمعين في دعم الاقتصادات الوطنية، وذلك من خلال ما يلي:

1. اعتماد السياحة محركاً رئيساً للتعريف بالتراث الثقافي العربي والحفاظ عليه.
2. إبراز المقومات التنموية للتراث الثقافي، ووضع خطط مستقبلية لتنمية التراث الثقافي العربي.
3. الاستغلال الأمثل لمختلف المواقع السياحية (قلاع – حصون – آثار)، واستنطاقها من خلال إقامة الفعاليات والمناشط الثقافية والسياحية المختلفة لتسهم في دعم الاقتصادات الوطنية.
4. تضمين مشاريع وبرامج التراث الثقافي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.
5. تحفيز الاستثمار في مشاريع التراث الثقافي، وإبراز الإمكانات الاستثمارية للموارد الخاصة به.
6. دعم تأسيس الشركات الخاصة باستثمار وتشغيل موارد التراث الثقافي في الدول العربية.
7. تنظيم ملتقى عربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي، ينظم بصورة دورية بالتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

8. تنظيم مواسم ثقافية وتراثية عربية سنوية مشتركة، وذلك لعرض الابحاث والمكتشافات الأثرية والتراثية في الوطن العربي، ومناقشة عمل ملتقيات وندوات علمية لمواكبة الاتجاهات الحديثة في المجالات الثقافية والتراثية والمتحفية.
9. الاستفادة من دور المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي (مقره المنامة) في تعزيز التعاون مع الوزارات العربية المعنية، كونه يعمل في اطار معايير دولية ولديه كفاءات وخبرات متميزة، ولديه تعاون وارتباط مباشر مع منظمة اليونسكو.
10. الاستفادة من مشروع الاستثمار بالثقافة الذي تقوم به بعض الدول العربية، ومن ذلك ما اطلقته هيئة البحرين للثقافة والآثار.
11. تبادل الخبرات في مجال اعداد ملفات التقدم لترشيح مواقع تراثية عربية لقائمة التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو.
12. الاسترشاد بمؤتمري كمبوديا (2015م) ومسقط (2017م)، اللذين نظمتهما منظمة اليونسكو ومنظمة السياحة العالمية، للتعاون بين السياحة والثقافة، والاستفادة منهما كنموذج استرشادي.
13. وضع آلية تضمن تأمين دعم مالي يسهم في تنفيذ البرامج والخطط الثقافية التراثية، من خلال صناديق عربية لتأهيل وتطوير وإدارة المواقع التاريخية والتراثية كونها تشكل عنصر جذب سياحي.
14. تنسيق مواعيد إقامة الفعاليات الثقافية والسياحية العربية، خاصة الدورية منها، والدعوة إلى المشاركة فيها من قبل الدول العربية ممثلة بالجهات المسؤولة عن السياحة، وتلك المسؤولة عن الثقافة، والدعوة إلى مشاركة الخبراء الدوليين في المنظمات الدولية، مثل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة اليونسكو، والإيكوموس، والإيكوروم وغيرها.

المحور الثاني - تعزيز الهوية الوطنية في مجال التراث الثقافي العربي:

1. الاستفادة من التراث الثقافي في تعزيز الهوية والانتماء الوطني، وإعادة مكانة التراث الثقافي الى قلوب مواطني الدول العربية، وجعلها ثقافة معاشة.
2. تأسيس برامج وطنية وبرامج مشتركة للمحافظة على التراث الثقافي.

3. تشجيع البرامج والمشاريع الوطنية الخاصة بالحفاظ على التراث العربي.
4. تبني سياسات إعلامية للتوعية والتعريف بالتراث الثقافي العربي.
5. تدشين حملة لرفع الوعي بالتراث الحضاري العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، تتضمن انتاج أفلام وثائقية، وإدماج الشباب العربي والمجتمعات المحلية من خلال حملات توعية تقام في الدول العربية.
6. التأكيد على تكامل التراث المادي واللامادي.
7. إضافة مواضيع التراث الثقافي في المناهج التعليمية والأكاديمية.
8. تعزيز دور المتاحف والمؤسسات الثقافية الوطنية.
9. اعتماد برامج تنفيذية لتحفيز المجتمعات للحفاظ على التراث.
10. تعزيز ونشر مفهوم السياحة المستدامة من أجل التنمية في نطاقها الثقافي.
11. نشر مفهوم السياحة الثقافية والترويج للمواقع الثقافية والتراثية بشكل يستند الى الهوية الوطنية.

المحور الثالث: التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية:

1. اعداد استراتيجيات للتعليم ونشر المعرفة بالتراث الثقافي لكافة شرائح المجتمع.
2. ادخال التراث الثقافي كمادة علمية أو معرفية في الأنظمة التعليمية والتدريبية.
3. تبادل الخبرات المعرفية والعملية في مجال التراث الثقافي.
4. ابراز المردود الإيجابي للسياحة الثقافية من خلال إيجاد وظائف للمواطنين، وإيجاد موارد لدخل الفرد والمجتمع على حد سواء، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
5. اجراء مسوحات وطنية وخليجية شاملة لاحتياجات قطاع التراث الثقافي من الموارد البشرية، ومستويات المعرفة.
6. تنظيم برنامج زيارات متبادلة في دول المجلس للعاملين في قطاع التراث الثقافي.
7. استحداث هيئة تتبع الأمانة العامة للتدريب المشترك على إدارة التراث الثقافي والمحافظة عليه لإعداد دورات تدريبية تستهدف العاملين في قطاع التراث الثقافي.
8. استحداث مواد دراسية مشتركة كمقررات في القطاعات التعليمية للتغطية المعرفية بهذا الجانب.

9. تدريب وتأهيل الكوادر والمجتمعات المحلية.
10. اعداد برنامج تدريبي مهني في مجالات المتاحف المختلفة، وتبادل إيفاد العالمين في المتاحف لفترة تدريبية محددة في احدى الدول العربية للاستفادة من تجربة تلك الدولة في مجالات عدة مثل (ادارة المتاحف، وادارة المجموعات المتحفية، وتصميم وتقديم المعارض واساليب العرض، وتطوير برامج التعليم في الارشاد المتحفي، وبرامج وورش عمل في التربية المتحفية).
11. تكليف الأمانة العامة بإعداد برنامج للزيارات المتبادلة.
12. تكليف الأمانة العامة للجامعة بمتابعة البرامج التعليمية ذات العلاقة مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء.

المحور الرابع - التسويق السياحي والثقافي على المستوي العربي:

1. تسويق التراث الثقافي وفق خطط مدروسة مرتبطة بالسياحة، والتنسيق لها دولياً.
2. إعداد أجندة عربية مشتركة للفعاليات التسويقية في الدول الأعضاء تشمل المؤسسات السياحية والثقافية والاعلامية.
3. تشجيع إعداد استراتيجيات وسياسات موحدة للترويج والتسويق للمنتجات السياحية الثقافية.
4. إبراز ما تشهده الدول العربية من حراك للحفاظ على التراث الحضاري والثقافي.
5. الاتفاق على رزنامة عربية بالفعاليات السياحية والثقافية على المستوى العربي، وتصميم البرامج التسويقية المناسبة لها.
6. تقسيم المناطق السياحية بالدول العربية إلى ثلاثة أقاليم، ليتم تسويقها بما يتناسب مع كل إقليم.
7. تكليف الأمانة العامة للجامعة بمخاطبة الجهات المعنية بالدول العربية لإعداد استراتيجية تسويق موحدة للسياحة الثقافية العربية.
8. العمل على تأسيس مكاتب موحدة لتسويق السياحة الثقافية العربية، بالتنسيق مع المنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

9. إنشاء بوابة الكترونية عربية موحدة تضم جميع المواقع الثقافية والسياحية، تتيح للملتقى او الزائر العربي التعرف عليها بسهولة.
10. إعطاء دور أكبر للتسويق والترويج للمواقع التراثية والثقافية والسياحية بطريقة حديثة تتلائم مع طبيعة وثقافة السائح العربي.
11. إقامة المهرجانات والفعاليات التوعوية للشباب العربي تهدف الى رفع المستوى الثقافي والفكري بهذا الخصوص.
12. تشجيع التسويق والاعلان للمشهد الثقافي السياحي للمتاحف بين الجهات المعنية، نظراً للدور الذي تقوم به وكالات السفر والسياحة في التسويق والدعاية لما تزخر به الدول العربية من مقومات سياحية تتضمن الامكان التراثية والأثرية والتاريخية.
13. أهمية استلهام منتجات ثقافية وفنية وادبية إبداعية قابلة للتسويق والترويج السياحي وتحقق منافع اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية.

المحور الخامس - الأنظمة و التشريعات:

1. وضع ضوابط مشتركة لتنمية مواقع التراث الثقافي في الوطن العربي، وتوظيفها لدعم السياحة الثقافية المشتركة.
2. وضع الكودات والمواصفات الفنية الوطنية والعربية.
3. التعميم على الدول الأعضاء بمعايير الأنظمة الخاصة للتراث الثقافي على المستوى الوطني.
4. التعميم على الدول الأعضاء بالمواثيق والمعايير العربية.
5. الطلب من الدول الأعضاء تزويد الأمانة العامة للجامعة بأي أنظمة أو تشريعات أو قوانين مختصة بحماية التراث وربطهم ببرنامج زمني لتنفيذ ذلك، على أن تقوم الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء.
6. استمرار العمل لصياغة مواثيق عربية تُعنى بعناصر التراث الثقافي، ودعم القائم منها، ومن ذلك ميثاق التراث العمراني العربي.

7. اقتراح عقد اتفاقيات وتشريعات مشتركة حول ادارة الازمات من أجل تعزيز تأمين المتاحف ووقاية المعروضات المتحفية في جميع الظروف الطبيعية والسياسية، وذلك بناءً على الوضع الراهن في عدد من الدول العربية التي تعاني من اضطرابات سياسية قد تؤثر على قطاع التراث الثقافي والسياحي بشكل مباشر او غير مباشر.

المحور السادس - تعزيز العمل المشترك على مستوى السياحة الثقافية العربية:

1. تشجيع التعاون بين المؤسسات المعنية بالتراث الثقافي في الوطن العربي.
2. تشجيع قيام المشاريع والبرامج المشتركة بين الدول الأعضاء في المجلس الوزاري العربي للسياحة ومجلس وزراء الثقافة العرب.
3. التوأمة بين السياحة و التراث الثقافي لتعزيز السياحة الثقافية العربية.
4. اعداد أجندة ثقافية مشتركة للفعاليات والأنشطة المشتركة في التراث الثقافي.
5. العمل على تحضير ملفات مشتركة لمواقع التراث العالمي، ودعم ترشيح الملفات التي تقدمها الدول العربية لتضمين مواقعها في قائمة التراث العالمي التابع لليونسكو.
6. العمل على قيام الجهات المعنية باختيار المواقع الثقافية مكانا لتنظيم الفعاليات السياحية المشتركة للتعريف بهذه المواقع.
7. تكليف مركز التراث العالمي بالبحرين لمتابعة ملفات مواقع التراث العالمي.
8. العمل على استحداث فعاليات دورية مشتركة بالدول العربية أسوة بالفعاليات الرياضية.
9. العمل على تعزيز الأمن السياحي.
10. الانفتاح على القطاع الخاص وزيادة التعاون وتعزيز الشراكة الحقيقية مع القطاع العام بما يخدم مجالي الثقافة والسياحة.
11. صيانة وتأهيل المواقع التراثية والثقافية التي تعكس عمق الحضارات العريقة، وإبراز المقومات التاريخية والثقافية والسياحية.
12. توقيع مذكرات تفاهم او برامج تنفيذية تساعد على زيادة التعاون العربي المشترك في المجالات الثقافية والسياحية.
13. العمل على عقد اتفاقية مشتركة بين الدول العربية تحت مظلة الجامعة، بهدف حماية وإدارة مواقع التراث الحضاري ومكافحة التدمير والتهريب والاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وتبادل الخبرات في مجال الحفاظ على التراث الحضاري.

المحور السابع - استدامة مواقع السياحة الثقافية والتراثية:

1. رفع الوعي بأهمية تطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة لمفهوم الاستدامة عند التعامل مع المناطق التاريخية والتراثية.
2. التواصل المستمر وتبادل الخبرات والمعارف بين المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية المعنية بالحفاظ على التراث العمراني.
3. متابعة وضع المواقع التراثية والثقافية بالدول العربية والرقابة عليها بهدف استدامتها.
4. العمل على إطلاق وثيقة تفعيل مفهوم الاستدامة للمواقع التراثية والثقافية بالدول العربية.
5. وضع الخطط على مستوى الدول العربية لصيانة المواقع التراثية والحفاظ عليها.
6. تضمين التدريب على مفهوم استدامة المواقع التاريخية والأثرية والتراثية ضمن خطط ورش العمل والتدريب.
7. الطلب من المؤسسات المعنية بالتراث والثقافة بالدول العربية بتعريف خططها المبذولة لاستدامة المواقع التراثية والثقافية والتاريخية.
8. انشاء صندوق لإنقاذ مواقع التراث الثقافي المسجلة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، على أن تخصص عوائد الصندوق لتمويل مشاريع الإنقاذ والترميم لتلك المواقع بهدف استدامة الحفاظ عليها كجزء من الهوية الثقافية العربية.
9. انشاء مركز إقليمي لتقييم المخاطر لمواقع التراث الثقافي، والمساعدة في إعداد خطط استراتيجية للتعامل مع الكوارث والأزمات، وتنظيم برامج تدريبية في مواقع التراث الثقافي.
10. وضع كود عربي للترميم والحفاظ العمراني بما يتماشى مع المواثيق والمعايير الدولية.
11. التأكيد على تضمين الاستدامة في كافة الخطط الاستراتيجية الخاصة بالسياحة والثقافة بالدول العربية.